بحوث المؤتمر الدولي الأول

التنمية المستدامة وخدمة المجتمع

نحو مستقبل شامل ومتوازن

جامعة سرت 29 أكتوبر 2025م

تنظيم وإشراف

مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة سرت

الجزء الأول

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي

أ. د. حسين مسعود أبومدينة

د. صلاح محمد اجبارة

منشورات مركز البحوث والاستشارات - جامعة سرت

الطبعة الأولى 2026

بحوث المؤتمر الدولي الأول

التنمية المستدامة وخدمة المجتمع
نحو مستقبل شامل ومتوازن

الجزء الأول

تنظيم وإشراف

مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة سرت

جامعة سرت 29 أكتوبر 2025م

تحرير

أ. د. الطيب محمـــــــد القبي

أ. د. حسين مسعود أبومدينة

د. صـــلاح محمـــــد اجبارة

المراجعة اللغوية: فوزية علي الغزال

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2026م

بحوث المؤتمر الدولي الأول

التنمية المستدامة وخدمة المجتمع
نحو مستقبل شامل ومتوازن

الجزء الأول

تنظيم وإشراف
مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة سرت

جامعة سرت 29 أكتوبر 2025م

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي – ليبيا

هاتف: 9097074 - 9096379 - 9090509
بريد مصور: 9097073
البريد الالكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع القانوني 857 / 2025م

رقم الإيداع الدولي: ردمك ISBN 978-9959-891-69-3

تصميم الغلاف: خالد جمعة مهلهل

جميع البحوث والآراء المنشورة في هذا المؤتمر لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي هيئة التحرير.

حقوق النشر والطبع محفوظة لمركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2026م

بسم الله الرحمن الرحيم

إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ
اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ.

سورة آل عمران الآية 190

رئيس المؤتمر

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر

اللجنة العلمية للمؤتمر

أ. د. الطيب محمد القبي	رئيساً
أ. د. حسين مسعود أبومدينة	عضواً
أ. د. عبدالحكيم سعد الصادق	عضواً
أ. د. وائل محمد جبري	عضواً
د. جبريل عمر السائح	عضواُ
د. علي كركرة علي	عضوا

اللجنة التحضيرية للمؤتمر

د. صلاح محمد اجبارة	رئيساً
عبدالحليم مفتاح الشاطر	عضواً
علي مصطفى إبراهيم	عضواً
خالد جمعة امهلهل	عضواً
عبدالباسط اهلال الدبار	عضواً
سهام عبدالباسط علي	عضواً

المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة رئيس جامعة سرت	ج
كلمة رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر	د
كلمة مدير مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة	هـ
أثر القيادة المستدامة على الاستثمار في رأس المال البشري بشركات الطيران الليبية العاملة في مدينة بنغازي أ. د. وائل مُحَمَّد جبريل أ. خالد حسين دخيل أ. وليد عبدالله مُحَمَّد	44 - 1
أثر ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التَّنمية المستدامة من وجهة نظر الموظفين في مركز مصراتة الطبي د. مُحَمَّد إبراهيم الأعمى أ. علي حسين زبلح	82-45
دور ريادة الأعمال في تحقيق المسؤولية المجتمعية دراسة تطبيقية على الشركة الليبية للحديد والصلب أ. عمار المبروك الأشقر أ. فتحي مُحَمَّد العائب أ. علي أحمد أبو دلال	98-83
أثر مؤشرات الاقتصاد الأخضر على النمو الاقتصادي في ليبيا دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2022م د. صقر حمد الجيباني أ. د. عبد العزيز علي صداقة أ. سناء إجويدة موسى	122-99
دور المحاسبة الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا د. محمود مُحَمَّد الدالي إيهاب مُحَمَّد أبورزق	138-123
دور نظم المحاسبة الذَّكيَّة في تعزيز الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية في شركات النفط، دراسة حالة شركة رأس لانوف لتصنيع النفط والغاز – ليبيا أ. د. أشرف سالم عبد الكافي	166-139
مدى التزام شركة رأس لانوف لصناعة النفط والغاز بالإفصاح المحاسبي عن أبعاد التَّنمية المستدامة في القوائم المالية: دراسة استطلاعية من وجهة نظر المراجعين والمحاسبين بالشركة أ. عبد السلام مُحَمَّد عبد الكريم أ. د. علي مفتاح التائب	194-167

المحتويات

العنوان	الصفحة
مستوى ممارسة السلوك الأخضر في شركة البريقة لتسويق النفط بمدينة بنغازي د. فاطمة علي الفرجاني أ. سارة قبيل الخازمي	224-195
العوامل الاقتصادية وأثرها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة **(دراسة تطبيقية على دول المغرب العربي)** أ. خالد علي هرويل أ. عبد السلام مُحَمَّد القمودي	252-225
المعوقات الاقتصادية والسياسية للتنمية في المجتمع الليبي **دراسة ميدانية للعاملين بلجنة الإعمار وإعادة الاستقرار بنغازي** د. عبد الفتاح عبدالرحيم المسماري	272-253
التَّحدِّيات التي تواجه البلدان العربية في تحقيق التَّنمية المستدامة **ليبيا نموذجا** أ. فتحي احميده مرعي أ. أسامة غيث احمد	288-273
دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية المستدامة بالدولة الليبية **دراسة ميدانية على مزاولي النشاط الزراعي بمدينة سرت** أ. سليم عبد الله مُحَمَّد شادي	306-289
الزراعة المستدامة ضرورة استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي **الصحراء الجزائرية H2Grow نموذجا** صورية طيب الزغيمي أ. منال بن صافي	318-307
تمكين المرأة الليبية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة **دراسة ميدانية على عينة من المنتسبات مفوضية الكشافة والمرشدات في مدينة طبرق** أ. سليمة صويدق حامد الصويدق	346-319
دور المجتمع المدني في التَّنميّة المستدامة د. حسن علي ميلاد أ. د. جمعة عمر فرج	360-347

كلمة رئيس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،

أما بعد ،،،

يسرّنا في هذا المقام العلمي المتميز أن نحتفي بإصدار كتـاب أعمال المؤتمر العلمي حول التنمية المستدامة وخدمة المجتمع، والذي انعقد تحت شعار "نحو مستقبل شامل ومتوازن "في التاسع والعشرين من شهر أكتوبر 2025م . والذي نظمه مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالجامعة، ويأتي ذلك في إطار تنفيذ رسالة الجامعة الأكاديمية والوطنية الرامية إلى ترسيخ دورها في خدمة قضايا المجتمع والتنمية الشاملة.

إن هذا الإصدار العلمي يُجسّد ثمرة جهد جماعي شارك فيه نخبة من الباحثين والأكاديميين والمتخصصين من داخل الجامعات والمراكز الليبية وخارجها، حيث تناولت بحوثه محاور متعددة عكست عمق الإشكاليات المرتبطة بالتنمية المستدامة، وأبرزت العلاقة التكاملية بين المعرفة العلمية ومتطلبات خدمة المجتمع، في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية.

ويأتي هذا الكتـاب ليؤكد إيمان جامعة سرت بدور البحث العلمي بوصفه ركيزة أساسية في دعم السياسات التنموية، وتقديم الحلول العلمية القابلة للتطبيق، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتماشى مع خصوصية المجتمع الليبي واحتياجاته الراهنة والمستقبلية.

ولا يفوتنا في هذه المناسبة أن نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى إدارة مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة وإلى اللجنة العلمية للمؤتمر، واللجنة التنظيمية، وكافة الباحثين المشاركين، وكل من أسهم بفكره وجهده في إنجاح هذا المؤتمر وإخراج أعماله في هذا الكتـاب العلمي القيم، الذي نأمل أن يكون مرجعًا علميًا يسهم في إثراء المكتبة الأكاديمية، ويدعم مسارات البحث والدراسة وصنع القرار.

وفي الختام، نؤكد أن جامعة سرت ستظل حاضنة للعلم والفكر، ومنبرًا للحوار الأكاديمي الجاد، وشريكًا فاعلًا في خدمة المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت

كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسرّني، ويشرّفني، بصفتي رئيس اللجنة العلمية لمؤتمر التنمية المستدامة وخدمة المجتمع، أن أتقدّم بهذه الكلمة بمناسبة صدور الكتـاب العلمي المحكَّم الخاص بأعمال المؤتمر، الذي انعقد في رحاب جامعة سرت، في إطار أكاديمي اتسم بالجدية العلمية والتكامل المعرفي، وبمشاركة نخبة من الباحثين والمتخصصين من مختلف الجامعات والمؤسسات العلمية.

إن هذا الإصدار العلمي يُعد توثيقًا معرفيًا لمخرجات المؤتمر، ويجسّد الجهود البحثية التي تناولت قضايا التنمية المستدامة وخدمة المجتمع من زوايا متعددة، مستندة إلى أطر نظرية ومنهجيات علمية رصينة، وبما يعزز الربط بين البحث الأكاديمي واحتياجات المجتمع الفعلية، ويسهم في دعم صُنّاع القرار والمهتمين بالشأن التنموي.

ويؤكد صدور هذا الكتاب الدور الحيوي الذي تضطلع به الجامعات في إنتاج المعرفة وتوجيهها نحو خدمة المجتمع، وترسيخ مبادئ التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال البحث العلمي الجاد والتعاون الأكاديمي البنّاء.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى السادة الباحثين على إسهاماتهم العلمية المتميزة، وإلى أعضاء اللجنة العلمية ولجان التحكيم لما بذلوه من جهود علمية دقيقة أسهمت في ضمان جودة البحوث المنشورة، كما أتوجّه بالشكر إلى اللجنة التحضيرية وإدارة جامعة سرت على دعمهم المتواصل وتوفيرهم للبيئة العلمية الملائمة لإنجاح المؤتمر وإخراج هذا الكتـاب في صورته المشرفة.

ختامًا، نسأل الله أن يكون هذا الكتـاب إضافة نوعية للمكتبة العلمية، ومرجعاً بحثياً يُنتفع به في الدراسات المستقبلية، وأن يسهم في تعزيز مسارات التنمية المستدامة وخدمة المجتمع، وترسيخ ثقافة البحث العلمي المسؤول والفاعل في مجتمعاتنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ. د. الطيب محمد القبي

وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

كلمة مدير مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة

الحمد لله القائل في محكم تنزيله: "وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ"، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وبعد،،

إنه لمن دواعي سرورنا واعتزازنا في مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة بجامعة سرت، أن نضع بين أيدي الباحثين والمختصين هذا السجل العلمي الرصين، الذي يضم نتاج أعمال "المؤتمر الدولي الأول للتنمية المستدامة وخدمة المجتمع"، والذي انعقد تحت شعار "نحو مستقبل شامل ومتوازن" في التاسع والعشرين من أكتوبر 2025م.

لقد انطلقت فكرة هذا المؤتمر من إيماننا العميق بدور الجامعة في قيادة قاطرة التغيير نحو الاستدامة، ليس فقط كصرح تعليمي، بل كشريك فاعل في تنمية البيئة وخدمة المجتمع المحلي والدولي. وتجسد هذا الطموح في استقطاب كوكبة من العلماء والباحثين من مختلف الجامعات والمراكز البحثية من ليبيا، والمغرب، والجزائر، وموريتانيا، والعراق، ومصر.

يحتوي هذا الكتـاب بين دفتيه على دراسات معمقة تناولت محاور جوهرية شملت:

- **الحوكمة والقيادة المستدامة:** ودورهما في تحسين الأداء المؤسسي في الجامعات والشركات.
- **الاقتصاد الأخضر والمسؤولية الاجتماعية:** كركيزة أساسية لتحقيق الاستدامة في القطاعات النفطية والزراعية.
- **التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي:** ودور التكنولوجيا والنانو في حماية البيئة والتخطيط الحضري المستدام.
- **التحديات البيئية والمجتمعية:** بدءاً من إدارة النفايات والموارد المائية وصولاً إلى تمكين المرأة وحماية المكونات البيئية من منظور شرعي وقانوني.

إننا نأمل أن تكون هذه الأعمال العلمية مرجعاً قيماً لصناع القرار والباحثين، ومساهمة حقيقية في وضع الحلول للتحديات التي تواجه مجتمعاتنا في طريقها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية الأمم المتحدة 2030م.

ختاماً، أتوجه بوافر الشكر والتقدير لرئاسة جامعة سرت على دعمها المتواصل، وللجنة العلمية والتحضيرية التي سهرت على إنجاح هذا الحدث، ولكل الباحثين الذين أثروا هذا المحفل بعلمهم وفكرهم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. صلاح محمد إجبارة

مدير مركز خدمة المجتمع وتنمية البيئة

العوامل الاقتصادية وأثرها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
(دراسة تطبيقية على دول المغرب العربي)

أ. خالد علي هرويل
باحث، جامعة سرت
abd.mah@su.edu.ly

أ. عبد السلام مُحَمَّد القمودي
باحث، جامعة سرت
Khaled.harweel@su.edu.ly

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير العوامل الاقتصادية (النمو الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم) على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في دول المغرب العربي (الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، تونس) خلال الفترة (2002–2022). باستخدام نموذج التَّأثيرات الثَّابتة، أظهرت النتائج أنَّ النمو الاقتصادي يؤثر سلبًا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية، أمَّا التَّضخم فلم يكن له تأثير معنوي، كما كشفت الدراسة عن تباين واضح بين دول المغرب العربي في الأداء التنموي، حيث تفوقت المغرب والجزائر في مؤشرات التنمية المستدامة مقارنَّة بليبيا وموريتانيا.

الكلمات المفتاحية: أهداف التنمية المستدامة، النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم.

Economic Factors and Their Impact ln Achieving Sustainable Development Goals. (An empirical study on the Maghreb Countries)

Abdulslam Mohammed Alqamoudi
Researcher, Sirte University
abd.mah@su.edu.ly

Khalid Ali Hirweel
Researcher, Sirte University
Khaled.harweel@su.edu.ly

Abstract

This study aimed to analyze the impact of economic factors (GDP growth, foreign direct investment, and inflation) on achieving the Sustainable Development Goals (SDGs) in the Maghreb countries (Algeria, Libya, Mauritania, Morocco, and Tunisia) during the period (2002–2022). Using Fixed Effects Model, the results showed that economic growth negatively affects the achievement of the SDGs, while foreign direct investment has a statistically significant positive impact. Inflation did not show a significant effect. The study also revealed a clear disparity in developmental performance among the Maghreb countries, with Morocco and Algeria outperforming Libya and Mauritania in SDG indicators.

Keywords: Sustainable Development Goals, Economic Growth, Foreign Direct Investment, Inflation.

المقدمة وطبيعة المشكلة:

حظيت التنمية المستدامة باهتمام عالمي واسع في السنوات الأخيرة، لتصبح هدفًا أساسيًا لضمان مستقبل الحضارة الإنسانية (Musah, 2023). وتجسيدًا لهذا الاهتمام، اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (193 دولة) في سبتمبر 2015 "خطَّة التنمية المستدامة 2030"، والتي تُعد إطارًا شاملًا لتحقيق تحول استراتيجي نحو مجتمعات أكثر استدامةً، تستند الخطة إلى 17 هدفًا تنمويًا، تُترجم إلى 169 غايةً و232 مؤشرًا قابلًا للقياس، تغطي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بهدف تحقيق التوازن بين احتياجات الجيل الحالي، والأجيال القادمة (Singh et al, 2022).

ترتكز هذه الرؤية العالمية على تعزيز التعاون بين الدول المتقدمة والنَّامية، حيث توفر إطارًا شاملًا لمواجهة التَّحديات المشتركة، مثل القضاء على الفقر، التحصيل التعليمي، والمساواة بين الجنسين، وتطوير البنية التحتية، والابتكار الصناعي، ودعم النمو الاقتصادي، كما تركّز الخطة بشكلٍ خاص على القضايا العابرة للحدود، كالتَّغير المناخي، والحفاظ على النظم البيئية، ممَّا يتطلب تنسيقًا دوليًا فعالًا (الأمم المتحدة، 2015).

يعد مبدأ اتساق السياسات من الركائز الأساسية لضمان نجاح هذه الأهداف التنموية، إذ يُشترط التكامل بين السياسات المحلية والدولية؛ لتحقيق نتائج ملموسة، ومع ذلك، لا تزال صياغة سياسات متناسقة وفعالة تحدِّيًا كبيرًا في ضوء اختلاف أولويات الدول وقدراتها، إضافةً إلى ذلك، تواجه العديد من الدول الأفريقية، ومن بينها دول المغرب العربي، عقبات كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عدم المساواة، وضعف البنية التحتية، ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية، وضعف الحوكمة (United Nations Development Programme, 2017). علاوةً على ذلك، يُشكل حالة عدم الاستقرار التي تُعاني منها العديد من هذه الدول تحديات إضافية أمام تنفيذ مبادرات التنمية (World Bank, 2017).

وفقًا لتقرير الأمم المتحدة الصادر في نوفمبر 2020 عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حول تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 في دول شمال أفريقيا –التي تمثل دول المغرب العربي جزءًا منها– أنَّ هذه البلدان، وعلى الرغم من احتلالها المراكز الثلاثة الأولى في تنفيذ خطَّة التنمية المستدامة في أفريقيا، فإنَّها تحتل مرتبة متوسطة إذا ما قورنت بدول العالم، كما أشار التقرير الأول للأمم المتحدة حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المغرب العربي، والصادر في فبراير 2019

عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى وجود تقدم بطيء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصَّة في مجالات مكافحة الفقر وعدم المساواة، والرِّعاية الصحية، ومكافحة تغير المناخ؛ فعلى سبيل المثال، لا تزال معدلات الفقر مرتفعة في المنطقة، حيث يعيش نحو 41% من سكان القارة الأفريقية تحت عتبة الفقر الدولية المحددة بـ 1.90 دولار يوميًا، وفقًا لإحصائيات البنك الدولي (2020).

في هذا الإطار، تمَّ اختيار أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ومؤشراتها كإطار تحليلي لهذه الدراسة، نظرًا لدورها المحوري في تعزيز المسار التنموي لدول المغرب العربي واتساقها مع الأجندات الوطنية لهذه الدول، ومع ذلك، يلاحظ وجود نقص واضح في الأدلة التطبيقية التي تُحلل العلاقة بين العوامل الاقتصادية الكلية (كالنمو الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتضخم) وتقدم هذه الدول في تحقيق الأهداف الأممية، خاصَّة في السياق المغاربي، على الرغم من الأهمية الاستراتيجية لهذه الأهداف في توجيه السياسات بدول المغرب العربي، تظل العلاقة بين العوامل الاقتصادية (مثل النمو الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم) وتحقيق هذه الأهداف غير مستكشفة بشكلٍ كافٍ في الأدبيات البحثية، و تُركز معظم الدِّراسات إمَّا على تحليل مؤشرات التنمية بمعزل عن السياق الاقتصادي الكلّي، أو تستخدم منهجيات تقليدية لا تُبرز الفروق في تنفيذ هذه الأجندة بين الدول، كما تفتقر الأدبيات البحثية إلى دراسات مقارنة متعمقة بين دول المغرب العربي (الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، تونس)، رغم تشابه التَّحديات الهيكلية التي تواجهها، مثل معدلات البطالة المرتفعة وتراجع كفاءة الخدمات، وبذلك تسعى هذه الدراسة إلى سدِّ هذه الفجوة عبر تحليل تأثير المتغيِّرات الاقتصادية على التَّقدم نحو أهداف 2030، مع مقارنة الأداء بين الدول لاستخلاص توصيات فعَّالة.

وبناءً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات البحثية الآتية:

1- ما هو تأثير العوامل الاقتصادية (النمو الاقتصادي، والتضخم، والاستثمار الأجنبي المباشر) على تحقيق تقرير أهداف التنمية المستدامة في دول المغرب العربي؟

2- ما هي أوجه التباين بين هذه الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير العوامل الاقتصادية (النمو الاقتصادي، والتضخم، والاستثمار الأجنبي المباشر) على تحقيق تقرير أهداف التنمية المستدامة في دول المغرب العربي مع تقييم تباين تأثير هذه العوامل على مؤشرات التنمية المستدامة بين الدول المغاربية، وتهدف الدراسة أيضًا إلى تقديم رؤى عملية لصانعي السياسات لتعزيز السياسات التنموية المتكاملة بناءً على الأدلة.

أهمية ودوافع الدراسة:

تُمثّل هذه الدراسة امتدادًا للأبحاث والدراسات السّابقة حول أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز الخاص على تحليل الدور المحوري للعوامل الاقتصادية في تحقيق هذه الأهداف بدول المغرب العربي، وتتميّز الدراسة باعتماد منهجية تحليلية مقارنة بين هذه الدول، ممَّا يُساعد على تقديم رؤى عملية قابلة للتعميم على نطاق واسع، وتتجلى أهمية هذه الدراسة في النقاط الآتية:

1. الإضافة العلمية: تقدم هذه الدراسة مساهمة علمية مهمَّة من خلال: أولًا: التحليل المعمق للعلاقة بين المتغيّرات الاقتصادية (النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم) وأهداف التنمية المستدامة، ممَّا يوفر إطارًا تحليليًا شاملًا لهذه العلاقات، ثانيًا: استخدام منهجية كمية متطورة تعتمد على نماذج التأثيرات الثابتة (FE) لضمان دقَّة هذه النتائج، ثالثًا: إجراء تحليل مقارن بين دول المغرب العربي لتسليط الضوء على الاختلافات في الأداء التنموي بين هذه الدُّول، وتقدم تفسيرًا مؤسسيًا لهذه الفروقات.
2. الإضافة العملية: تتمثل المساهمة العملية لهذه من خلال تقديم إطار عملي يمكن لصانعي القرار الاستفادة منه، هذا الإطار يهدف إلى تعزيز التكامل بين المحاور الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ممَّا يدعم بدوره تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030. ويتم ذلك عبر صياغة سياسات قائمة على الأدلَّة والبراهين، مدعومة بتحليل كمّي دقيق، لضمان فعاليتها.
3. المساهمة في التنمية المستدامة: تمثل هذه الدراسة إضافة نوعية في تعميق الفهم العلمي لآليات تحقيق التنمية المستدامة في منطقة المغرب العربي، يتم ذلك من خلال تقديم نموذج تحليلي متكامل يمكن الاعتماد عليه في صياغة السياسات التنموية الفعالة، والقابلة للقياس.

الفجوة البحثية في الدراسات السابقة:

على الرغم من تزايد الاهتمام الأكاديمي بدراسة تأثير العوامل الاقتصادية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، إلاَّ أنَّ هناك بعض الثغرات التي لم يتم تغطيتها بشكلٍ كافٍ، أبرزها:

- ركزت معظم الأبحاث السابقة، وخاصةً تلك التي أجريت على دول المغرب العربي، على تحليل مؤشرات التنمية المستدامة بمعزل عن العوامل الاقتصادية، ممَّا يُضعف بشكلٍ كبير القدرة على فهم الآليات الكامنة وراء نجاح، أو فشل السياسات التنموية في المنطقة.
- قلَّة الدراسات والأبحاث الأكاديمية التي تقارن أداء الدول المغاربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، رغم تشابه تحدياتها (مثل البطالة، وضعف البنية التحتية، والاعتماد على الموارد

الطبيعية).

- تفتقر الدراسات السابقة إلى تحليلات معمقة تكشف عن أسباب التَّباين بين هذه الدول في تنفيذ أجندة 2030، ممَّا يحرم صانعي السياسات من فرصة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى.
- تشهد الدراسات الحالية غموضًا واضحًا في تحديد طبيعة العلاقة بين العوامل الاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبذلك تسعى هذه الدراسة إلى سدِّ هذه الفجوة من خلال تقديم إطار تحليلي متكامل يقيس تأثير العوامل الاقتصادية (النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم) على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في دول المغرب العربي.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

يوضح الرسم التخطيطي للإطار المفاهيمي (الشكل 1) أدناه العلاقات المتبادلة بين المتغيرات الرئيسية للدراسة، ويوضح هذا الإطار كيف يؤثر كل من النمو الاقتصادي (GDP)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)، والتَّضخم (INF)على تحقيق تقرير أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

شكل (1) نموذج العلاقة بين العوامل الاقتصادية وأهداف التنمية المستدامة

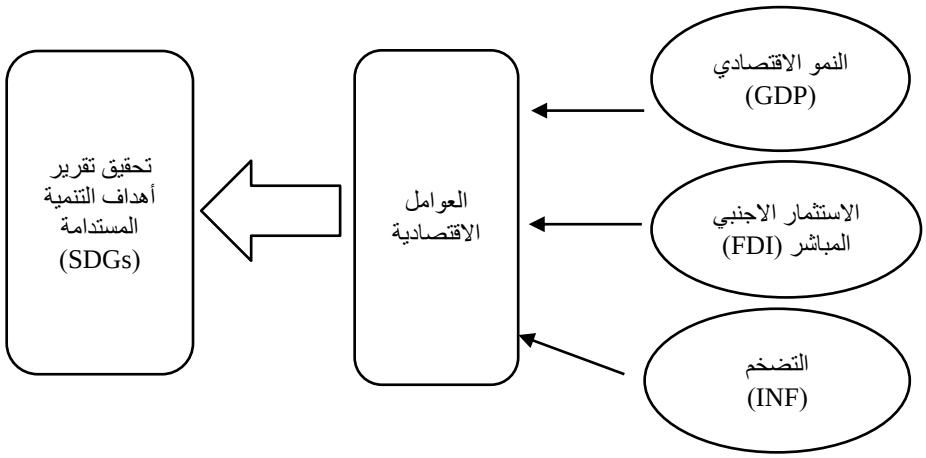

(المصدر: إعداد الباحثين)

خطَّة الدراسة: بناءً على أهمية الدراسة وتحقيقا لأهدافها والإجابة على تساؤلاتها فقد تمَّ تقسيم الدراسة إلى الآتي:

1 – القسم الأول: الإطار المنهجي للدراسة.

2 – القسم الثاني: الإطار النظري واستعراض الدراسات السابقة وصياغة الفرضيات.

3 – القسم الثالث: منهجية الدراسة واختبار الفرضيات وعرض النتائج.

4 – القسم الرابع: النتائج والتوصيات

الإطار النظري

الإطار النظري لمتغيرات الدراسة:

تقرير أهداف التنمية المستدامة:

تشهد الأدبيات الاقتصادية تعددًا في تعريف التنمية المستدامة، ويحظى التعريف الذي قدمته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة عام 1987 بقبول واسع في الأوساط الأكاديمية، حيث عرفت هذه اللجنة التنمية المستدامة بأنَّها "التنمية القادرة على تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق احتياجاتها الخاصة"(Gendron, 2006)، بالإضافة إلى ذلك، في عام 1980م، قدم الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) تعريفًا شاملًا يُركز على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، حيث عرفها بأنَّها "عملية تنموية تراعي بشكلٍ متكامل الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية"(IUCN, 1980, p. 12). وفي نفس السِّياق، عرَّفت اللجنة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة هذا المفهوم بأنَّه "ذلك النمط من التنمية الذي يستجيب لمتطلبات الأجيال المعاصرة دون إعاقة قدرة الأجيال القادمة على تلبية متطلباتها الخاصة"، ممَّا يؤكد على مبدأ العدالة بين الأجيال (فياض وآخرون،2025).

أهداف التنمية المستدامة:

تبنَّت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة أطلقت عليها مسمى خطَّة "تحويل عالمنا: أجندة 2030 للتنمية المستدامة" وذلك خلال قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (UN, 2015). تضمنت هذه الخطة 17 هدفًا رئيسيا تهدف إلى "تحفيز العمل على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة في مجالات ذات أهمية بالغة للإنسانية وكوكب الأرض"، وقد تمَّ اعتماد هذه الأجندة رسميًا بقرار من الجمعية العامَّة بتاريخ 25 سبتمبر 2015.

من بين هذه الأهداف القضاء على الفقر والجوع، وضمان الصحة الجيّدة والتعليم الجيد للجميع، تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، ومواجهة تحديات تغير المناخ وآثاره السلبية الحفاظ على المحيطات والموارد البحرية بشكلٍ مستدام، يُوضح الشكل التالي الأهداف الـ 17 للتنمية المستدامة التي تسعى الدول إلى تحقيقها بحلول عام 2030 (شليحي وتواتي،2017).

شكل (2) الأهداف السابعة عشر للتنمية المستدامة.

المصدر:https://images.app.goo.gl/4fVxFNPZ5u5z18XF7

من خلال الرسم الشكل (2) أعلاه، يمكن إيجاز الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة، كما أشارت اليها دراسة طلحة وآخرون (2020)؛ بللعما (2020)، فيما يأتي:

1. **الاستدامة البشرية:**

تهدف إلى تنمية الإنسان بشكلٍ متكامل، من خلال توفير الرعاية الصحية، ورفع مستواه الثقافي والروحي، وتمكينه من إشباع حاجاته الدينية والنفسية، ويُعد هذا النموذج أساسًا لتعزيز دور الفرد في دفع عجلة التنمية في مختلف المجالات، ممَّا يضمن مشاركته الفاعلة في بناء المجتمع.

2. **الاستدامة البيئية:**

تركز على تحقيق التوازن بين متطلبات المجتمع والاقتصاد وضرورات الحفاظ على البيئة، تشمل هذه الاستدامة حماية الموارد الطبيعية، والحدِّ من التَّأثيرات السلبية مثل: التلوث، وضمان استمرارية الأنظمة البيئية للأجيال الحالية والمستقبلية، كما تشمل الحفاظ على التنوع البيولوجي، وترشيد استهلاك الطاقة، والبحث عن بدائل مستدامة، بالإضافة إلى إدارة الموارد المائية بشكلٍ يحقق الاستدامة.

3. الاستدامة الاقتصادية:

تسعى إلى ضمان دخل مستدام للأفراد عبر إنشاء قطاعات إنتاجية تُولد فرص عمل دائمة، كما تعمل على التوزيع العادل للثروات بين الأجيال الحالية والمقبلة، ورفع المستوى المعيشي، وتعزيز النمو الاقتصادي، بما يضمن ازدهار المجتمع على المدى الطويل.

العوامل الاقتصادية:

كشفت الدراسات والأبحاث الحديثة إلى أنَّ العوامل الاقتصادية والمؤسسية تلعب دورًا حاسمًا في دفع عجلة التنمية المستدامة، وفيما يأتي أحد أبرز هذه العوامل التي يمكن أن تؤثر بشكلٍ مباشر على تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

النمو الاقتصادي:

تعريف وأنواع النمو الاقتصادي:

عرّف صادقي (2024) النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي، أو التَّوسع في الناتج الحقيقي بشكلٍ عام، كما عرّفه حايد (2019) بأنَّه ارتفاعًا في قدرة الدولة على توفير تشكيلة واسعة من السلع الاقتصادية لمواطنيها، حيث تعتمد هذه الزيادة المستمرة في القدرة الإنتاجية على التَّطور التكنولوجي، والتغييرات المؤسسية، والتعديلات الفكرية المطلوبة، أشارت دراسة بن عبد العزيز وطاهري (2024)؛ حلحالي (2025)، ان النمو الاقتصادي يُصنف إلى ثلاث أنواع رئيسة وهي:

1. النمو التلقائي: يحدث تلقائيًا دون تخطيط مسبق، ويعتمد على آليات السوق وقطاع الخاص، وهو سمة الاقتصادات الرأسمالية.
2. النمو العابر (المؤقت): نمو قصير الأمد وغير مستقر، ينتج عن عوامل خارجية طارئة، ويظهر غالبًا في الاقتصادات النَّامية والنفطية.
3. النمو المخطط (الموجه): ينشأ عن تخطيط مركزي شامل، ويعتمد على الملكية الجماعية، وهو نموذج الاقتصادات الاشتراكية، ويتطلب مشاركة شعبية ومتابعة دقيقة.

خصائص النمو الاقتصادي:

يتميز النمو الاقتصادي بطبيعته التراكمية، حيث يعتمد مسار نمو الدولة في سنة مالية معينة على معدلات النمو المحققة في العامين السابقين، هذه السِّمة تتيح فهمًا أعمق للنمو الاقتصادي

وتعمل كقناة تربط بينه وبين التنمية الاقتصادية، وهي ظاهرة أكثر تعقيدًا، بعد فترات من النمو الاقتصادي، تخضع المكونات الأساسية للتحول عبر البنية المجتمعية المتطورة، وفيما يأتي أبرز هذه الخصائص ووفقًا لدراسة بعوني (2017):

1- زيادة في حجم الإنتاج، مصحوبة بزيادة مقابلة في المدخلات المادية المرتبطة بمستويات الإنتاج المرتفعة، خلال إطار زمني محدد مقارنة بالفترات السابقة.

2- حدثت تحولات على مستوى الإطار التنظيمي لتعزيز ديناميكية العمل، وتسهيل التداول الأكثر كفاءة لعناصر الإنتاج، وتحديد مدخلات الإنتاج الأقل تكلفة والأكثر ربحًا.

توضح الرسوم البيانية الآتية معدلات النمو الاقتصادي التي شهدتها دول المغرب العربي على مدار 21 عاماً:

الشكل (3) معدل النمو الناتج المحلي في الجزائر
خلال الفترة (2002–2022)

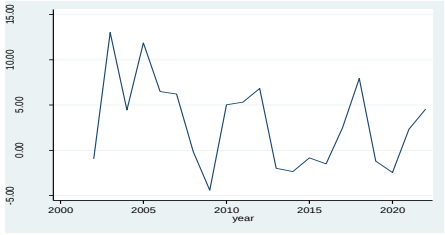

الشكل (4) معدل النمو الناتج المحلي في ليبيا
خلال الفترة (2002–2022)

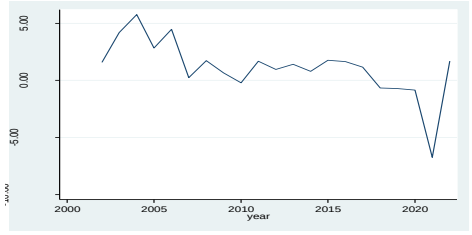

الشكل (5) معدل النمو الناتج المحلي في موريتانيا
خلال الفترة (2002–2022)

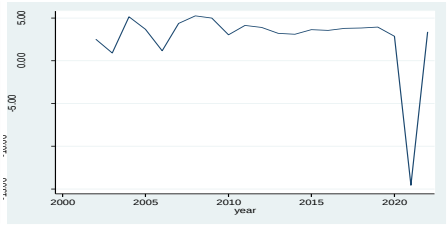

الشكل (6) معدل النمو الناتج المحلي في المغرب
خلال الفترة (2002–2022)

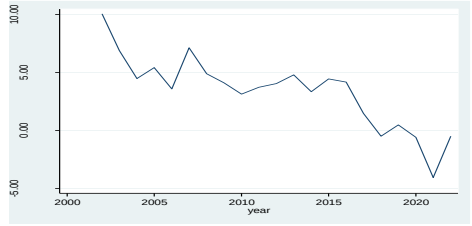

الشكل (7) معدل النمو الناتج المحلي في تونس
خلال الفترة (2002–2022)

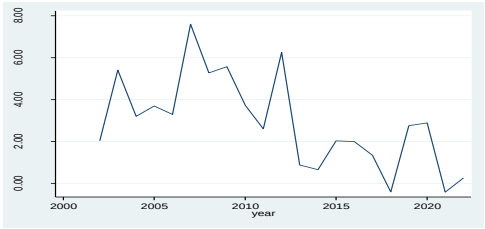

من خلال الرسوم البيانية الموضحة أعلاه نلاحظ أن دول المغرب العربي شهدت تباينًا ملحوظًا في معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة من 2002 إلى 2022. حيث تميزت المغرب وتونس بأداء نسبي مستقر في معظم السنوات، بينما عانت ليبيا من تقلبات حادَّة بسبب عدم الاستقرار السياسي، وتذبذب إنتاج النفط، الجزائر وموريتانيا سجلتا نموًا متواضعًا، حيث تأثرت الأولى باعتمادها الشديد على عائدات المحروقات، بينما واجهت الثانية تحديات هيكلية مثل ضعف التنويع الاقتصادي، بشكلٍ عام، ظل النمو في المنطقة دون إمكاناتها الكاملة بسبب عوامل خارجية وداخلية.

الاستثمار الأجنبي المباشر

المفهوم، الأهمية، والأهداف:

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) دورًا محوريًا في تعزيز التنمية المستدامة، حيث يساهم في تعزيز رأس المال، ونقل التكنولوجيا، وخلق فرص العمل، وزيادة الإنتاجية (Sarkodie et al., 2020). يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنَّه استثمار في مشروع بدولة ما يخضع لسيطرة مقيمين بدولة أخرى، مع اشتراط امتلاك نسبة لا تقل عن 50% من رأس المال تمنح حق السيطرة على القرارات(الدولي،2023). بينما عرفته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ليشمل جميع الأموال الموجودة خارج المنظومة الاقتصادية المحلية بغض النظر عن ملكيتها (OECD, 1996). وبناءً على ذلك، يمكن القول إنَّ الاستثمار الأجنبي المباشر هو شكل من أشكال الاستثمار الدولي، الذي ينشأ عندما يحصل مستثمر مقيم في دولة ما على مصلحة دائمة في مؤسسة بدولة أخرى، مع وجود علاقة طويلة الأمد، ودرجة مؤثرة من النفوذ الإداري.

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أداةً حيوية لتحفيز النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة، ووفقًا لدراسة اوسرير ونذير (2005) تتمثل أهميته في الجوانب الآتية:

- تعزيز الإنتاجية وزيادة الناتج القومي: حيث يعمل على تطوير القطاعات الاقتصادية، ورفع كفاءتها.
- رفع مستوى دخل الفرد وتحسين المعيشة: قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ارتفاع الأجور، وزيادة القوة الشرائية.

- خلق فرص عمل جديدة والحدِّ من البطالة: من خلال إقامة مشاريع مستدامة تساهم في توظيف الأيدي العاملة.
- زيادة التكوين الرأسمالي: من خلال ضخ استثمارات مباشرة في قطاعات حيوية مثل الصناعة والخدمات.
- نقل التكنولوجيا وفتح الأسواق الجديدة: قد يُحفز الابتكار، ويسهل الاندماج في الأسواق العالمية.

أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

تشير دراسة اوسرير ونذير (2005) إلى أنَّ الدول النَّامية تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق مجموعة من الأهداف، أهمَّها:

1. رفع معدلات الاستثمار والإنتاج والنمو الاقتصادي.
2. تحسين ميزان المدفوعات عبر زيادة الصادرات وتقليل الواردات.
3. خفض معدلات البطالة من خلال تدريب القوى العاملة، وخلق فرص عمل.
4. تنويع هيكل الإنتاج والصادرات، خاصة في القطاع الصناعي.
5. تحقيق وفورات اقتصادية وتشمل تطوير البنية التحتية، وخفض تكاليف الإنتاج، وكذلك توسيع الأسواق المحلية، وأيضا تطوير مهارات العمالة، وتحسين جودة السلع، والخدمات المقدمة للمستهلكين.

توضح الأشكال الآتية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي خلال الفترة 2002–2022.

الشكل (8) معدل الاستثمار الاجنبي في الجزائر خلال الفترة (2002–2022)

الشكل (9) معدل الاستثمار الاجنبي في ليبيا خلال الفترة (2002–2022)

الشكل (10) معدل الاستثمار الاجنبي في موريتانيا
خلال الفترة (2002–2022)

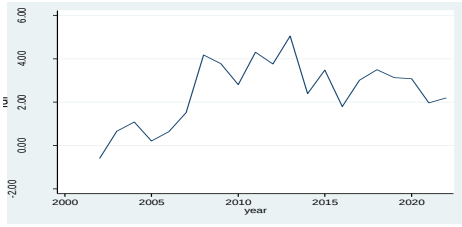

الشكل (11) معدل الاستثمار الاجنبي في المغرب
خلال الفترة (2002–2022)

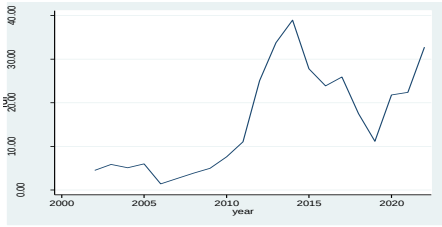

الشكل (12) معدل الاستثمار الاجنبي في تونس
خلال الفترة (2002–2022)

من خلال تحليل البيانات الواردة في التحليلات السابقة يتضح لنا أن دول المغرب العربي جذبت استثمارات أجنبية متفاوتة، حيث تفوقت المغرب كأبرز وجهة بفضل بيئتها التنظيمية الجاذبة واستقرارها السياسي، خاصَّة في قطاعات الصناعة والسياحة، تونس شهدت تدفقات معتدلة لكنها تأثرت بعد 2011 بالأحداث السياسية، الجزائر وليبيا، رغم امتلاكهما موارد طبيعية، عانتا من ضعف FDI بسبب البيروقراطية وعدم الاستقرار، أما موريتانيا، فبقيت استثماراتها محدودة بسبب ضعف البنية التحتية، الإجمالي، ظل FDI مرهونًا بتحسين المناخ الاستثماري والاستقرار.

التضخم:

مفهوم التضخم: يُعَرَّف التضخم بأنَّه الزيادة المستمرة والواضحة في المستوى العام للأسعار، ممَّا يؤدي إلى تراجع القوة الشرائية للنقود تدريجيًا مع مرور الوقت (عبد المجيد، 2025). ويرى طه (2021) أنَّ التَّضخم هو حالة اقتصادية تتميز بارتفاع مطرد في أسعار مجموعة واسعة من السلع والخدمات الأساسية التي تمس حياة الأفراد، أشارت دراسة طه (2021) ان مفهوم التضخم ليس مجرد ارتفاع مفاجئ في أسعار بعض السلع بسبب أزمة عرض أو طلب؛ بل هو ظاهرة ممتدة زمنيًا (استمرارية ارتفاع الأسعار) وظاهرة واسعة النطاق (شمولية التأثير على قطاعات متعددة).

أسباب التضخم:

أشارت دراسة كل من الجزولي (2024) وعبد المجيد (2025)، إنَّ أسباب التضخم متعددة ويمكن تصنيفها في عدة فئات رئيسية، فيما يأتي بعض الأسباب البارزة التي أشارت إليها الدراستان:

1. زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي: عندما يزداد الطلب على السلع والخدمات بشكلٍ يفوق قدرة الاقتصاد على تلبية هذا الطلب، يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار. يشمل ذلك الزيادة في النفقات العامة (مثل الإنفاق العسكري أو الإداري) دون زيادة مقابلة في الإنتاج.
2. ارتفاع تكاليف الإنتاج: يشمل ذلك زيادة أجور العمال، وارتفاع أسعار المواد الخام، أو ارتفاع تكاليف الاستيراد بسبب تغير أسعار الصرف أو الأسعار العالمية، هذه الزيادات تدفع المنتجين إلى رفع الأسعار للحفاظ على هوامش الربح.
3. زيادة المعروض النقدي دون غطاء إنتاجي: عندما تطبع الحكومات أو البنوك المركزية أموالًا دون وجود تغطية كافية (مثل الذهب أو الناتج المحلي الحقيقي)، يفقد النقد قيمته، ممَّا يؤدي إلى تضخم نقدي.
4. سوء الإدارة الاقتصادية: إذا توقع الأفراد استمرار ارتفاع الأسعار، يطالب العمال بزيادة الأجور، ويرفع المنتجون الأسعار استباقًا، ممَّا يفاقم التضخم، كما أنَّ سوء التوزيع الاقتصادي (مثل البطالة المقنعة والفساد) يزيد الأعباء دون إنتاجية فعلية، ممَّا يرفع التكاليف ويقلل الكفاءة.

أنواع التضخم:

يعدُّ التَّضخم من أهم الظواهر الاقتصادية التي تؤثر على استقرار الأسعار، والقوة الشرائية للأفراد، ويختلف تأثير التضخم حسب نوعه وشدَّته، حيث يصنفه الاقتصاديون إلى عدة أنواع بناءً على معدلاته وأسبابه، فمنه ما يكون معتدلًا ومحفزًا للنمو، ومنه ما يكون جامحًا يؤدي إلى أزمات مالية وانهيار نقدي، بناءً على دراسة رحومة والصالحي (2019)، يمكن تقسيم التَّضخم إلى أربع أنواع رئيسة حسب شدَّته وأسبابه، مع بيان تأثيره على الاقتصاد:

1. التضخم المرغوب (المعتدل): وهو ارتفاع طفيف في المستوى العام للأسعار بنسبة تقل عن (2٪)، ممَّا يشجع المنتجين على زيادة الإنتاج للمحافظة على مستوى معيشة مناسب دون تأثير سلبي كبير على الاقتصاد.

2. التضخم الزاحف (المتدرج): يُعد من أقل مستويات التضخم غير المرغوب فيها، حيث ترتفع الأسعار بشكلٍ بطيء وتدريجي على مدى فترة زمنية طويلة، وتتراوح نسبته بين (2٪ – 3٪). وقد

ظهر هذا النوع في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين، في فترات الرواج الاقتصادي.

3. التضخم الكامن (المكبوت): يتميز بمعدلات مرتفعة قد تصل إلى (100٪)، لكن تأثيره على الأفراد يكون محدودًا بسبب تدخل الحكومة عبر سياسات اقتصادية مثل تجميد الأسعار، والدَّعم المالي، ونظام البطاقات التموينية، وقد شهدته اقتصادات أوروبا الغربية أثناء الحرب العالمية الثانية؛ بالإضافة إلى بعض الدول الاشتراكية والنامية.

4. التضخم الجامح (المفرط): وهو أخطر أنواع التضخم، حيث يفقد النقد قيمته كمخزن للثروة، وتتسارع سرعة تداول النقود، ممَّا يؤدي إلى انهيار القوة الشرائية وربما انهيار النظام النقدي بالكامل، من أبرز الأمثلة عليه ما حدث في ألمانيا بين عامي (1922-1924)، وفي هنغاريا عام 1945، حيث تجاوزت معدلات التضخم (100٪).

تقدم الرسوم البيانية الآتية تحليلًا لمعدلات التضخم في دول المغرب العربي عبر عقدين من الزمن.

الشكل (13) معدل التضخم في الجزائر
خلال الفترة (2002–2022)

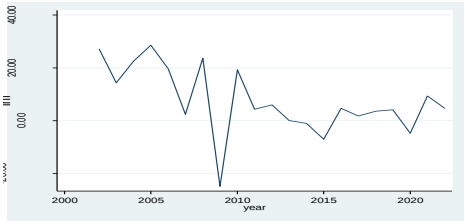

الشكل (14) معدل التضخم في ليبيا
خلال الفترة (2002–2022)

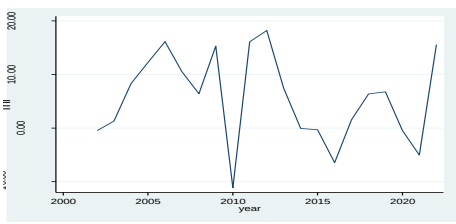

الشكل (15) معدل التضخم في موريتانيا
خلال الفترة (2002–2022)

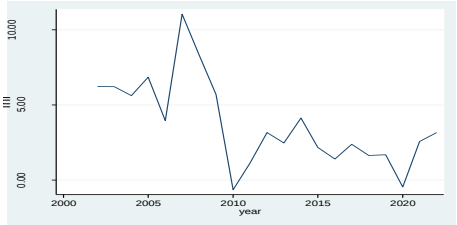

الشكل (16) معدل التضخم في المغرب
خلال الفترة (2002–2022)

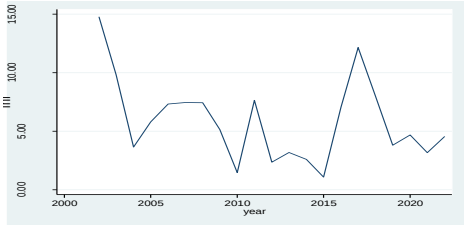

الشكل (17) معدل التضخم في تونس خلال الفترة (2002–2022)

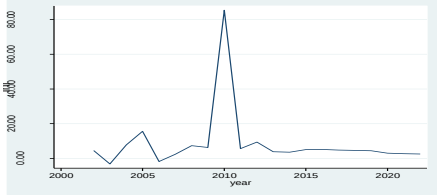

يتبيَّن لنا من خلال المنحنيات السابقة أنَّ معدلات التضخم في دول المغرب العربي تراوحت بين الارتفاع المعتدل والانخفاض النسبي، حيث سجلت ليبيا أعلى مستويات تضخم بسبب الاضطرابات السياسية وانهيار البنية التحتية، بينما حافظت المغرب وتونس على معدلات منخفضة نسبيًا بفضل سياسات نقدية متحفظة، في الجزائر وموريتانيا، تأثر التضخم بتقلبات أسعار السلع الأساسية والضغوط على العملة المحلية، بشكلٍ عام، كان التضخم انعكاسًا لظروف كل دولة، مع تأثره بالسياسات المحلية والأزمات العالمية.

استعراض الدراسات السابقة وصياغة الفرضيات

تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي وتقرير أهداف التنمية المستدام:

يُعد خفض معدلات الفقر أحد الأهداف الجوهرية لعملية التنمية المستدامة، حيث يمكن تحقيق هذا الهدف عبر تعزيز النمو الاقتصادي، وترتكز هذه الرؤية على النظرية المعروفة بتأثير الترشيح التنموي (trickle-down effect) الذي وضع أسسها الاقتصادية آرثر لويس (1954) ثم قام رانيس في (1968) بتطويرها وتعميقها، وقد احتلت هذه النظرية موقعًا مركزيًا في حقل الدراسات التنموية الخاصة بالدول النامية، تقوم هذه النظرية على أنَّ المكاسب الاقتصادية التي تحققها الفئات العليا في المجتمع تنتقل بشكلٍ تلقائي تدريجي إلى الشرائح الاجتماعية الأدنى، حيث تتم هذه العملية عبر آليات متعددة، أبرزها خلق فرص عمل جديدة وتوفير منافذ اقتصادية متنوعة، ممَّا يُسهم في تهيئة البيئة الملائمة لتحقيق عدالة أكبر في توزيع منافع النمو الاقتصادي على مختلف فئات المجتمع ممَّا يحقق أحد أهداف التنمية المستدامة في خفض الفقر (Wartoyo and Nur Haida, 2023).

تناولت عدد من الدراسات السابقة تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة وتوصلت إلى نتائج مختلفة، على سبيل المثال، دراسة D'Adamo, (2022) هدفت إلى اختبار التوافق بين النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أوروبا بدراسة 35 مؤشرا متعلق بأهداف التنمية المستدامة باستخدام منهج تحليل التباين متعدد الحدود (MCDA). وتوصَّلت إلى وجود تأثير إيجابي للنمو الاقتصادي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي المقابل، نجد أن هناك مجموعة من الدراسات ترى أنه لا ينبغي للسعي لتحقيق هدف معين أن يعيق أهداف أخرى حيث ان تحقيق هدف النمو الاقتصادي، والمتمثل في الهدف الثامن من أهداف التنمية لا يتناسق مع تحقيق الأهداف الأخرى للتنمية وخصوصًا المتعلقة بالبُعد البيئي (على سبيل المثال، دراسة Coscieme et al., 2020). في نفس السياق، قام

Hickel, (2019) بتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية في أهداف التنمية المستدامة من خلال التركيز على مؤشرين رئيسيين: البصمة المادية العالمية وانبعاثات الكربون، حيث توصلت الدراستين إلى وجود علاقة عكسية بين تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، أما دراسة Sachs et al.,(2019) وجدت أن النمو الاقتصادي يمكن أن يدعم أهداف التنمية المستدامة فقط إذا كان شاملًا وخاضعًا لسياسات تضمن تحقيق توازن بين الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، أظهرت نتائج دراسة Musah, (2023) التي اعتمدت على تحليل البيانات بطريقة الفروق العامة للعزوم (GMM)، أنَّ العلاقة بين النمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة ليست ذات أهمية إحصائية، وبذلك يُمكن القول إنَّ النمو الاقتصادي – عند قياسه بالنمو الاقتصادي (GDP) – قد يكون له تأثير على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتماشيًا مع هذه الحُجج، يمكن طرح الفرضية الآتية:

الفرضية الاولى (H1): يؤثر النمو الاقتصادي تأثيرًا سلبيًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتقرير أهداف التنمية المستدامة:

تناولت دراسة Izadi & Madirimov, (2023) التأثير المحتمل للاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الدول الأوراسيوية باستخدام نموذج انحدار التأثيرات الثابتة. توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي وهام للاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشر أهداف التنمية المستدامة، وفي دراسة أخرى أجراها Aust et al.,(2020) تمَّ تحليل الكيفية التي يسهم بها الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، باستخدام نموذج ordered probit model توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنَّ وجود المستثمرين الأجانب يؤثر إيجابًا على أهداف التنمية المستدامة، ولكن على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي في مجالات مثل: البنية التحتية الأساسية، والمياه النظيفة، والصرف الصِّحي، والطَّاقة المتجددة، إلاَّ أنَّه قد تحدث بعض العواقب البيئية السلبية.

في حين قامت دراسة Fang, (2021)، بدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين على تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول الأفريقية، واستخدمت الدراسة نموذج panel data random effects model وأظهرت النتائج أنَّ الاستثمار المباشر للصين أسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا بشكلٍ إيجابي من خلال البعد الاقتصادي والبيئي في حين ليس لـه تأثير على البعد الاجتـماعي، استنادًا إلى الأدَّلـة والدراســات

السابقة، يمكن صياغة الفرضية الآتية:

الفرضية الثانية(H2): يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرًا إيجابيًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تحليل العلاقة بين التضخم وتقرير أهداف التنمية المستدامة:

التضخم هو أحد أهم التَّحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة عالميًا، ولفهم العلاقة بين التضخم وأهداف التنمية المستدامة، اعتمدت الدراسة على نظريتين رئيسيتين لتفسير هذه العلاقة هما النظرية النقدية والنظرية الكينزية، أشارت النظرية النقدية أن التضخم يتفاقم نتيجة للسياسات النقدية التوسعية التي تزيد من المعروض النقدي، يؤدي هذا إلى تآكل القوة الشرائية للمواطنين، ممَّا يعرقل بشكلٍ مباشر أهدافا أساسية للتنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر (الهدف 1) والنمو الاقتصادي (الهدف 8). أما النظرية الكينزية فسرت التضخم على أنَّه ناتج عن اختلال التوازن بين الطلب والعرض، خاصَّة في الاقتصادات التي تعاني من ضعف القاعدة الإنتاجية، هذا يؤثر سلبًا على الأمن الغذائي (الهدف 2) والتنمية الصناعية (الهدف 9). وتكشف هذه النظريات معًا أنَّ استقرار الأسعار يعد شرطًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة (Olabisi, 2023). أكَّدت نتائج العديد من الدراسات التأثير السلبي للتضخم على مؤشرات التنمية المستدامة، على سبيل المثال دراسة Salifu et al., (2025)، هدفت إلى تحليل تأثير التنمية المستدامة على التضخم باستخدام أسلوب الانحدار الكمي، وتوصَّلت إلى وجود علاقة سلبية بين التضخم والتنمية المستدامة، في نفس السياق، وباستخدام نموذج GMM، توصلت دراسة Zaman et al., (2024)، إلى أن التضخم يؤثر سلبا على التنمية المستدامة، وبناءً على ما سبق يمكن اشتقاق الفرضية الآتية:

الفرضية الثالثة(H3): يؤثر التضخم تأثيرًا سلبيًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

منهجية الدراسة واختبار الفرضيات وعرض النتائج:

1- مجتمع الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى تحليل شمولي لبيانات دول المغرب العربي الخمس (الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، وتونس) خلال الفترة 2002-2022، حيث بلغ إجمالي المشاهدات 105 مشاهدة تغطي 21 سنة لكل دولة، وقد جاء اختيار هذا المجتمع بناءً على تمثيله الجغرافي الشامل لمنطقة المغرب العربي، وتوافر بياناته السنوية المتكاملة من مصادر دولية موثوقة كالبنك الدولي، فضلًا عن أهمية الفترة الزمنية المختارة التي شهدت تحولات تنموية وسياسية بارزة في المنطقة، كما يضمن

هذا التصميم البحثي إمكانية إجراء مقارنات بين هذه الدول، ممَّا يعزز مصداقية النتائج وقابليتها للتطبيق في السياق الإقليمي.

مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على نوعين من مصادر البيانات هما:

1- مصادر ثانوية: تمَّ الحصول عليها من خلال الدراسات السابقة متمثلة في الكتب والمراجع والدوريات والأبحاث ومواقع الانترنت، ذات الصِّلة بموضوع الدراسة.

2- مصادر أولية: أمَّا بالنسبة للمصادر الأولية فقد تمَّ جمعها من البنك الدولي (World Bank).

بناء النموذج الاحصائي للدراسة:

لاختبار أثر العوامل الاقتصادية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تمَّ استخدام نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) وفق المعادلة الآتية:

$$Sdg = gdp + fdi + inf + e$$

وصف متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

جدول (1) متغيرات الدراسة وطرق قياسها

المتغير	الرمز	المقياس	مصدر البيانات
أهداف التنمية المستدامة	Sdg	مؤشر أهداف التنمية المستدامة: يُحسب هذا المتغير كنسبة بين إجمالي أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وعددها الإجمالي (17). إذا أفصحت الشركة عن معلومات حول هدف من أهداف التنمية المستدامة، فستأخذ القيمة 1؛ وإلا، فستكون القيمة 0. بعد ذلك، نحسب عدد أهداف التنمية المستدامة المفصح عنها حسب السنة والشركة، ثم نقسم الناتج على العدد الإجمالي لأهداف التنمية المستدامة (17).	البنك الدولي
النمو الاقتصادي	gdp	نصيب الفرد من النمو الاقتصادي الحقيقي (بسعر الدولار الأمريكي الثابت لعام 2010)	البنك الدولي
الاستثمار الأجنبي المباشر	Fdi	صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لكل دولة	البنك الدولي
التضخم	Inf	معدل التضخم لكل دولة.	البنك الدولي

نتائج اختبار الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

يوضح الجدول رقم (2) ملخص التحليلات الإحصائية الوصفية (المتوسط، والوسيط، والانحراف المعياري، وأقل قيمة، وأكبر قيمة) لجميع متغيرات الدراسة.

جدول (2) ملخص الإحصاء الوصفي لجميع متغيرات الدراسة.

Variable name اسم المتغير	Mean المتوسط	Std. Dev. الانحراف المعياري	Median الوسيط	Min اقل قيمة	Max اكبر قيمة
sdg أهداف التنمية المستدامة	.57.846	.14.567	65.383	27.028	72.935
gdp النمو الاقتصادي	2.584	3.513	3.04	-14.55	13.01
fdi الاستثمار الأجنبي	4.907	7.73	2.59	-1.03	38.94
inf معدل التضخم	6.272	10.679	4.65	-24.84	85.35

جميع متغيرات الدراسة تمَّ تعريفها وقياسها في الجدول رقم (1).

يوضح الجدول أعلاه المتوسط الحسابي لمؤشر أهداف التنمية المستدامة 57.846، ممَّا يعكس أداءً متوسطًا نسبيًا لدول المغرب العربي في تحقيق هذه الأهداف، وتتراوح القيم بين أدنى مستوى 27.028 (ليبيا 2022) وأعلى مستوى 72.935 (تونس 2021)، ممَّا يشير إلى تفاوت كبير بين الدول، الانحراف المعياري المرتفع نسبيًا (14.567) يؤكد وجود تباين ملحوظ في الأداء بين الدول عبر السنوات، حيث تظهر بعض الدول تحسنًا مستمرًا (مثل تونس والمغرب)، بينما تعاني أخرى (مثل ليبيا) من تراجع واضح.

ويظهر متوسط النمو الاقتصادي 2.584%، وهو مؤشر على أداء اقتصادي متواضع في المنطقة، لوحظت قيم متطرفة سلبية تصل إلى -14.55 (موريتانيا 2021) وقيم إيجابية مرتفعة تصل إلى 13.01 (ليبيا 2003)، ممَّا يعكس تقلبات اقتصادية حادة بسبب عوامل مثل: عدم الاستقرار السياسي، وتذبذب أسعار النفط، الانحراف المعياري الكبير (3.513) يؤكد عدم استقرار النمو الاقتصادي، ممَّا يشير إلى حساسية اقتصادات المنطقة للصدمات الخارجية والداخلية.

كما يبلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر 4.907% من النمو الاقتصادي، مع وجود تفاوت

كبير بين الدول، حيث سجلت بعض السنوات قيمًا سلبية (-1.03 في ليبيا 2020) وأخرى مرتفعة جدًا (38.94 في المغرب 2014). الانحراف المعياري المرتفع (7.73) يدل على عدم انتظام تدفقات الاستثمار، ممَّا يعكس اختلاف جاذبية الدول للمستثمرين بسبب عوامل مثل البيئة التنظيمية والاستقرار السياسي.

أما متوسط التضخم 6.272%، مع وجود تقلبات كبيرة تتراوح بين -24.84 (ليبيا 2009) و85.35 (تونس 2010). هذه القيم المتطرفة تعكس فترات من الانكماش الاقتصادي، أو التضخم الجامح بسبب أزمات سياسية أو اقتصادية، الانحراف المعياري الكبير (10.679) يؤكد عدم استقرار الأسعار في المنطقة، ممَّا يشكل تحديًا لسياسات البنوك المركزية في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.

تُظهر النتائج في الجدول أعلاه تفاوتًا كبيرًا في أداء دول المغرب العربي، حيث تبرز تونس والمغرب في مؤشرات التنمية المستدامة والاستثمار، بينما تعاني ليبيا من تقلبات حادة في النمو والتضخم، يؤكد الانحراف المعياري المرتفع للمتغيرات جميعها على حاجة هذه الدول إلى سياسات أكثر استقرارًا لتعزيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات.

نتائج اختبار الارتباط بين المتغيرات

يبين الجدول رقم (3) طبيعة العلاقة بين المتغيرات، وتحديد اتجاه هذه العلاقة (إيجابية أو سلبية)، وقوتها باستخدام مصفوفة ارتباط بيرسون.

جدول (3) نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

Variables	(1)	(2)	(3)	(4)
(1) **sdg** أهداف التنمية المستدامة	1.000			
(2) **gdp** النمو الاقتصادي	- 0.144 (0.142)	1.000		
(3) **fdi** الاستثمار الأجنبي	* 0.286 (0.003)	0.013 (0.891)	1.000	
(4) **inf** معدل التضخم	- 0.026 (0.791)	* 0.262 (0.007)	- 0.038 (0.700)	1.000

ملاحظة: *،**،*** تشير إلى معنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية 10%، 5% و1%. جميع متغيرات الدراسة تمَّ قياسها في الجدول رقم (1).

تحليل الارتباط بين مؤشر أهداف التنمية المستدامة والمتغيرات الاقتصادية:

أظهرت نتائج الجدول رقم (3) إلى وجود ارتباط سلبي، ولكن غير مهم إحصائية بين مؤشر SDG والنمو الاقتصادي (GDP) ($r = -0.144$، $p = 0.142$) معدل التضخم (INF) ($r = -0.026$، $p = 0.791$). كما بيَّنت نتائج التحليل وجود ارتباط إيجابي ذي دلالة إحصائية قوية بين مؤشر SDG والاستثمار الأجنبي المباشر ($r = 0.286$، $p = 0.003$). هذا يدعم فرضية أنَّ تحسين مؤشرات التنمية المستدامة يجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

- **نتائج اختبار الانحدار الخطي:**

يُشير الجدول رقم (4) إلى أنَّ معامل التحديد (R-squared) للنموذج هو (0.318)، ممَّا يشير إلى أنَّ 31.80 في المائة من التباين في أهداف التنمية المستدامة يمكن تفسيره من خلال التباين في مجموعة كاملة من المتغيرات المستقلة.

جدول (4) نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر العلاقة بين العوامل الاقتصادية وأهداف التنمية المستدامة.

Variable Name اسم المتغير	DV: sdg المتغير التابع: أهداف التنمية المستدامة		
	Coff. معامل الانحدار	t قيمة t.value	Sig. مستوى الدلالة
gdp النمو الاقتصادي	- 0.309	- 4.21	***
fdi الاستثمار الأجنبي	0.205	4.51	***
inf معدل التضخم	- 0.005	- 0.21	
Obs.	105		
R-squared	0.318		

ملاحظة: *،**،*** تشير إلى معنوية معامل الانحدار عند مستوى معنوية 10%، 5% و1%. جميع متغيرات الدراسة تمَّ تعريفها وقياسها في الجدول رقم (1).

تشير النتائج الواردة في الجدول أعلاه إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة معنوية قوية بين النمو الاقتصادي، وأهداف التنمية المستدامة؛ فكلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي، انخفض مؤشر SDG بمقدار 0.309 نقطة في المتوسط، ويمكن ان يكون السبب في ذلك بأنَّ زيادة معدل

النمو الاقتصادي تكون على حساب الابعاد الأخرى للتنمية المستدامة مثل البُعد البيئي حيث إن التوسع في الصناعة النفطية على سبيل المثال قد يسبب في زيادة معدلات التلوث البيئي، وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة Hickel, (2019) والتي أظهرت إلى وجود علاقة سلبية بينهما. وبناءً على هذا التحليل نقبل **الفرضية الاولى (H1)**: القائلة بأن النمو الاقتصادي يؤثر تأثيرًا سلبيًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر يتبين لنا من خلال الجدول رقم (4) وجود علاقة إيجابية ومهمة نسبيًا مع أهداف التنمية المستدامة حيث إن زيادة FDI بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع المؤشر بمقدار 0.205. هذا يعني أنَّ الاستثمارات الأجنبية تنقل التكنولوجيا والخبرات التي تدعم التنمية المستدامة، أو أنَّها تستثمر في مشاريع ذات أبعاد تنموية، ويتفق هذا مع ما توصَّلت إليه دراسة Aust et al.,(2020) ، والتي أشارت إلى وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر، وأهداف التنمية المستدامة، وبذلك أنَّ هذه النتيجة تؤكد **الفرضية لثانية (H2)**: التي تنصُّ على أنَّ الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر تأثيرًا إيجابيًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

فيما يخص التضخم تبين النتائج الإحصائية في الجدول أعلاه إلى وجود علاقة سلبية ولكن غير مهمة بين التضخم، وأهداف التنمية المستدامة، ممَّا يشير إلى أنَّ التضخم في هذه الدول لا يؤثر تأثيرًا مباشرًا على مؤشرات التنمية المستدامة نظرًا لعدم ارتفاع معدل التضخم، ويتبيَّن لنا ذلك من خلال تحليل معدلات التضخم لهذه الدول، حيث تراوحت نسبة التضخم بين الارتفاع المعتدل، والانخفاض النسبي كما هو موضح في الأشكال من (13) إلى (17). ومن ثمَّ وبسبب عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية نرفض، **الفرضية الثالثة (H3)**: والتي تنصُّ على أنَّ التضخم يؤثر تأثيرًا سلبيًا في تحقيق أهداف التَّنمية المستدامة.

التحليل المقارن للنتائج بين الدول المغاربية:

يعرض الجدول رقم (5) توزيعًا شاملًا لعناصر العينة، مع التركيز على تصنيفها حسب الدولة ممَّا يساعد في تحليل البيانات وتفسيرها، وشملت عينة الدراسة توزيعًا جغرافيًا متنوعًا يشمل دول المغرب العربي لضمان تمثيل دقيق، وقد تمَّ تحديد عدد المشاهدات من كل دولة وفق معايير محددة.

جدول (5) نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لكل دولة على حدة

Variable Name اسم المتغير	DV: sdg المتغير التابع: أهداف التنمية المستدامة				
	Algeria الجزائر	Libya ليبيا	Mauritania موريتانيا	Morocco المغرب	Tunisia تونس
gdp النمو الاقتصادي	0.307 ** -	- 0.07	- 0.297	- 0.77 ***	0.684 ** -
fdi الاستثمار الأجنبي	2.338 *** -	0.019	1.064 *	0.148 ***	0.282
inf معدل التضخم	0.006	- 0.007	- 0.679 **	0.062	0.004
Obs.	21	21	21	21	21
R-squared	0.641	0.050	0.578	0.901	0.343

ملاحظة: *،**،*** تشير إلى معنوية معامل الانحدار عند مستوى معنوية 10%، 5% و 1%. جميع متغيرات الدراسة تمّ تعريفها وقياسها في الجدول رقم (1).

تُشير نتائج تحليل الانحدار في الجدول رقم (5)، أنَّ هناك تباين في قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات، حيث أظهرت الجزائر أنَّ النمو الاقتصادي (gdp) كان له تأثير سلبي ومعنوي عند مستوى 5% على أهداف التنمية المستدامة، حيث بلغ معامل الانحدار 0.307- يشير ذلك إلى أنَّ الاعتماد الكبير على القطاع النفطي في الجزائر، قد يكون وراء هذه العلاقة السلبية، حيث إنَّ النمو الاقتصادي القائم على النفط لا يساهم بالضرورة في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة، كما سجل الاستثمار الأجنبي المباشر (fdi) تأثيرًا قويًا وسلبيًا عند مستوى 1% (معامل 2.338-) قد يكون الاستثمار الأجنبي موجه لأهداف لا تدعم التنمية، أما معدل التضخم (inf) فلم يظهر تأثيرًا معنويًا (معامل 0.006)، ممَّا يعكس استقرارًا نسبيًا في الأسعار خلال هذه الفترة.

أما ليبيا لم يظهر أي من المتغيرات المستقلة تأثيرًا معنويًا على أهداف التنمية المستدامة في ليبيا، و كان معامل النمو الاقتصادي ضعيفًا وغير معنوي (0.07-)، كما أنَّ الاستثمار الأجنبي المباشر (0.019) والتضخم (0.007-) لم يكونا مؤثرين، هذه النتائج تعكس حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي شهدتها ليبيا خلال فترة الدراسة، ممَّا أثر سلبًا على فعالية هذه المتغيرات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وكانت النتائج في موريتانيا أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر كان له تأثير إيجابي عند مستوى 10% (معامل 1.064) يُسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين الظروف المعيشية في موريتانيا

في حالة تمَّ توجيهه لدعم مشاريع التنمية المستدامة، بينما كان للتضخم تأثير سلبي ومعنوي عند مستوى 5% (معامل -0.679)، ممَّا يشير إلى أن ارتفاع الأسعار أعاق تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والنمو الاقتصادي لم يكن معنويًا رغم وجود تأثير إيجابي طفيف (0.297). وهذه النتائج تعكس التَّحديات الاقتصادية التي تواجهها موريتانيا، حيث يعتمد الاقتصاد على قطاعات محدودة.

وسجلت المغرب تأثير سلبي قوي للنمو الاقتصادي عند مستوى 1% (معامل 0.77-)، بينما كان للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي ومعنوي عند نفس المستوى (معامل 0.148)، تشير هذه النتائج إلى أنَّ النمو الاقتصادي في المغرب قد لا يكون شاملًا بما يكفي لتعزيز التنمية المستدامة، بينما يبدو أنَّ الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورًا إيجابيًا في هذا المجال، ربما من خلال تمويل المشاريع التنموية والبنية التحتية، و لم يكن للتضخم تأثير معنوي (معامل 0.062)، ممَّا يشير إلى نجاح السياسات النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

كذلك تونس أظهر النمو الاقتصادي لديها تأثيرًا سلبيًا عند مستوى 5% (معامل 0.684-)، بينما لم يكن للاستثمار الأجنبي المباشر (0.282) أو التضخم (0.004) تأثير معنوي، يشير ذلك إلى أنَّ التَّحديات الهيكلية مثل: ارتفاع معدلات البطالة، وعدم المساواة، قد تكون وراء هذه العلاقة السلبية بين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في تونس وتواجه أيضًا تحديات في جذب استثمارات أجنبية فعالة.

وبناءً على ما سبق يمكن إنَّ هناك اختلافًا جوهريًا في تأثير المتغيرات الاقتصادية على أهداف التنمية المستدامة بين الدول المغاربية، فقد كشفت عن تباينات واضحة في تأثير المتغيرات الاقتصادية على مؤشر أهداف التنمية المستدامة، حيث سجلت ثلاث دول (الجزائر والمغرب وتونس) تأثيرًا سلبيًا للنمو الاقتصادي، بينما لم تظهر الدولتان المتبقيتان (ليبيا وموريتانيا) أي تأثير ذي دلالة إحصائية، أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد تنوعت اتجاهات تأثيره بين الدول، حيث ظهر تأثيره سلبيًا في الجزائر، وإيجابيًا في المغرب وموريتانيا، بينما لم يظهر أي تأثير معنوي في ليبيا وتونس، وفيما يخص التضخم، فقد اقتصر تأثيره السلبي على موريتانيا فقط دون غيرها من الدول، تعكس هذه النتائج اختلاف البنى الاقتصادية ودرجات التَّطور المؤسسي بين الدول المدروسة، وأنَّ تحقيق التَّنمية المستدامة يتطلب تكاملًا بين العوامل الاقتصادية، والسياسية والمؤسسية، مع مراعاة الخصائص الهيكلية الفريدة لكل دولة.

نتائج الدراسة:

1. أظهرت النتائج ان النمو الاقتصادي له تأثيرً سلبي ومهم إحصائيًا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ممَّا يشير إلى أن النمو السريع قد يأتي على حساب الأبعاد البيئية والاجتماعية للتنمية المستدامة، وكانت هذه العلاقة واضحة في المغرب والجزائر وتونس، حيث ارتبط النمو الاقتصادي بتراجع بعض مؤشرات الاستدامة.

2. كان للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي قوي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في التحليل العام، خاصَّة في المغرب وموريتانيا. ويعزى هذا التأثير إلى دور الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا، وتحسين البنية التحتية، وخلق فرص عمل.

3. لم يظهر التضخم تأثيرًا معنويًا على مؤشرات التنمية المستدامة، باستثناء موريتانيا، حيث ارتبط ارتفاع التضخم بتدهور الأداء التنموي.

4. كما أشارت نتائج التحليل ان المغرب والجزائر حققتا أداءً أفضل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة مقارنة بليبيا وموريتانيا، وذلك بسبب استقرارها السياسي وسياساتها التنموية الفعَّالة، في المقابل، عانت ليبيا من تقلبات حادَّة في النمو، والتضخم، بسبب عدم الاستقرار السياسي، ممَّا أثر سلبًا على تحقيق هذه الأهداف.

التوصيات

1- ندعو إلى تعزيز الاستثمارات الأجنبية في مجالات الطاقة المتجددة، مع مراعاة الفروق بين الدول حيث أثبتت التجربة نجاحها في المغرب دون غيرها.

2- ننصح بتبسيط الإجراءات الإدارية وضمان الاستقرار السياسي في الدول الأقل أداءً مثل ليبيا لجذب الاستثمارات الأجنبية.

3- نؤيد اعتماد سياسات تنموية متوازنة في دول المغرب العربي لتحقيق التكامل بين النمو الاقتصادي، والأبعاد الاجتماعية، والبيئية.

4- نحث الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية على تنويع اقتصاداتها؛ لتجنب الآثار السلبية على الاستدامة.

5- نشجع تعزيز السياسات النقدية في موريتانيا للحدِّ من تأثير التضخم على مؤشرات الاستدامة.

6- نرى ضرورة وضع آليات حماية اجتماعية فعَّالة للحدِّ من تأثير التضخم على الفئات الهشة.

7- نستحسن تعميم التجارب الناجحة بين دول المنطقة، خاصَّة في المجالات التي برزت فيها المغرب.

8- ندعو إلى إنشاء أنظمة رصد إقليمي لمتابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

9- ننصح بإجراء دراسات معمقة حول تأثير الحوكمة والابتكار على التنمية المستدامة.

المصادر والمراجع:

- أو سرير، منور ونذير، عليان (2005). حوافز الاستثمار الخاص المباشر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 2(2) ، 95-124.
- بعوني، ليلى (2017). النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر (1970-2010)، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة المالية، 6(2)، جامعة الجزائر3، الجزائر.
- بللعما، أسماء (2020). التنويع الاقتصادي وإرساء الاستدامة الاقتصادية في الدول العربية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 4(2)، 79-94، الجزائر.
- بن عبد العزيز، سمير وطاهري، العيد (2024). أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1990-2021، مجاميع المعرفة، 9(2) ، 141-158.
- الجازولي، ابتهاج هاشم (2024). دالة التضخم في الاقتصاد السوداني للفترة (1992-2022)، Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences 8(2) 56-63.
- حايد، حميد (2019). دراسة قياسية تحليلية لعلاقة هيكل التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في الجزائر 1970-2015. أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بو علي، الجزائر.
- حلحالي، بشرى (2025). أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية خلال الفترة (1996-2023)، رسالة ماجستير، جامعة بلحاج بوشعيب، الجزائر.
- رحومه، عبد السلام مسعود والصالحي، عبد العزيز علي (2019). أثر التضخم على النمو الاقتصادي في ليبيا، مجلة الجامعي، 30، 111-137، ليبيا.
- شليحي، الطاهر وتواتي، عامر (2017). أبعاد وأهداف التنمية المستدامة آفاق 2030. مجلة البحوث والدراسات التجارية، 1(1)، 70-78، الجزائر.
- صادقي، جمال الدين (2024). محددات النمو الاقتصادي وعلاقتها بتحولات التنمية المستدامة– حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، الجزائر.
- صندوق النقد الدولي (2023). https://www.imf.org/
- طلحة، مسعود وعيساوة، وهيبة وبدران، دليلة (2020). الثقافة البيئية حتمية نحو الاستدامة البيئية، مجلة آفاق للعلوم، المجلد. 5(2)، 143-151، الجزائر.
- طه، رانيا الشيخ (2021). التضخم: أسبابه، آثاره، وسُبل معالجته (18). سلسلة كتيبات تعريفية. صندوق النقد العربي.

- عبد المجيد عثمان سالم على (2025). السياسة النقدية ودورها في علاج التضخم في الاقتصاد الليبي للفترة من (2010-2024)، *المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 4(2)، 260-274، ليبيا.
- فياض، ياسمين سامي وعلي، عبير فرحات، والسيد، أحمد كامل (2025). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة في مصر بالتطبيق على قطاع الغاز (دراسة قياسية) .*مجلة العلوم البيئية*، 54 (6) 1702-1725.
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2019). التقرير الأول عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المغرب العربي، الأمم المتحدة.
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2020). تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عام 2063 في بلدان شمال أفريقيا، المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، الأمم المتحدة.

- Aust, V., Morais, A. I., & Pinto, I. (2020). How does foreign direct investment contribute to Sustainable Development Goals? Evidence from African countries. *Journal of Cleaner Production*, *245*, 118823.
- Coscieme, L., Mortensen, L. F., Anderson, S., Ward, J., Donohue, I., & Sutton, P. C. (2020). Going beyond Gross Domestic Product as an indicator to bring coherence to the Sustainable Development Goals. *Journal of Cleaner Production*, *248*, 119232.
- D'Adamo, I., Gastaldi, M., & Morone, P. (2022). Economic sustainable development goals: Assessments and perspectives in Europe. *Journal of Cleaner Production*, *354*, 131730.
- Fang, Y. (2021). Influence of foreign direct investment from China on achieving the 2030 Sustainable Development Goals in African countries. *Chinese Journal of Population, Resources and Environment*, *19*(3), 213-220.
- Gendron, C. (2006). *Le développement durable comme compromis: la modernisation écologique de l'économie à l'ère de la mondialisation*. Puq.
- Hickel, J. (2019). The contradiction of the sustainable development goals: Growth versus ecology on a finite planet. *Sustainable development*, *27*(5), 873-884.

https:// www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/mdgoverance/structural-issues-in-africa.html

- IUCN. (1980). World Conservation Strategy. Gland, Switzerland.
- Izadi, J., & Madirimov, B. (2023). Effect of foreign direct investment on sustainable development goals? Evidence from Eurasian countries. *Journal of Sustainable Finance & Investment*, 1-20.

- Musah, A. (2023). The role of institutional efficiency in achieving the SDGs: evidence from Africa. Journal of Business and Socio-economic Development, 4(4), 359-369.
- OECD (1996). OECD Economic Outlook, No. 59. Organisation for Economic Co-operation and Development. https://doi.org/10.1787/eco_outlook-v1996-1-en
- Olabisi, E. M. (2023). Inflation in Nigeria: Challenges and prospects for sustainable development. *International Journal of Business Management and Economic Review, 6*(6), 159-180.
- Sachs, J. D., Schmidt-Traub, G., Mazzucato, M., Messner, D., Nakicenovic, N., & Rockström, J. (2019). Six transformations to achieve the sustainable development goals. *Nature sustainability*, *2*(9), 805-814.
- Salifu, M., Peprah, J. A., & Cantah, W. G. (2025). Examining Sustainable Economic Growth, Unemployment and Inflation: The Roles of Financial Development and Legal Systems. In *Strategic Approaches to Banking Business and Sustainable Development Goals* (pp. 237-261). Cham: Springer Nature Switzerland.
- Sarkodie, S. A., Adams, S., & Leirvik, T. (2020). Foreign direct investment and renewable energy in climate change mitigation: does governance matter? Journal of Cleaner Production, 263, 121262.
- Singh, H. P., Singh, A., Alam, F., & Agrawal, V. (2022). Impact of sustainable development goals on economic growth in Saudi Arabia: Role of education and training. *Sustainability*, *14*(21), 14119.
- United Nations (UN) (2015), "Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development", United Nations, New York, NY, available at: https://sustainabledevelopment.
- United Nations Development Programme (2017), "Structural issues in Africa", available at:
- Wartoyo, W., & Haida, N. (2023). The actualization of sustainable development goals (SDGs) in Indonesia economic growth an Islamic economic perspective. *IQTISHADUNA: Jurnal Ekonomi dan Keuangan Islam*, *14*(1), 107-124.
- World Bank (2017), "Instability and war in Africa", available at: https://www.worldbank.org/en/topic/ peace-and-security/brief/instability-and-war-in-africa
- World Bank (2020), "Poverty in Africa", available at: https://data.worldbank.org/topic/poverty
- Zaman, M., Ullah, A., Pinglu, C., & Kashif, M. (2024). Sustainable Silk roads future: Examining the nexus of inflation, regional integration, globalization and sustainability in BRI economies. *Sustainable Futures*, *7*, 100172.